مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية،مج١ ، ع ٤، ص ص ٢١١-٢٢٦، جامعة تبوك (١٤٤٣هـ/٢٠٢١م)

رسالتنا الإمام ابن المَاجِشُون (ت: ١٦٤هـ) في إثبات القدر: دراسة عقدية تحليليّة

د. نادر بن بهار بن متعب العتيبـــي
أستاذ العقيدة الإسلامية والمذاهب المعاصرة المشارك، قسم الدراسات الإسلامية- كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي- جامعة شقراء

The Two Letters of Imam Ibn al-Majishoon (Died: 164 A.H.) On Proving Destiny: Analytical doctrinal study

Dr. Nader Bin Buhar Bin Muteb Alotaibi
Associate Professor of Islamic Belief and Contemporary Doctrines, Department of Islamic Studies - College of Science and Humanities - Dawadmi Campus - Shaqra University

الكلمات المفتاحية: القدرية، السلف، أئمة المدينة.

الملخص: الحمدلله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد: فهذا البحث الموسوم بـ(رسالتا الإمام ابن الماجِشُون (ت:١٦٤هـ) في إثبات القدر: دراسة عقدية تحليليّة، يهدف إلى بيان المكانة العلمية لابن الماجِشُون رحمه الله، والمنهج الذي سار عليه، وبيان عقيدته في القدر، والرد على من أنكره. ومنهجي في هذا البحث هو: المنهج الاستقرائي التحليلي. وكان من أبرز نتائج البحث التي توصَّلت إليها أنَّ ابن الماجِشُون يُعدُّ علمًا من أعلام المذهب المالكي، فضلًا عن استفادة أكابر علماء السلف منه في نقولاتهم، كما كان لابن الماجِشُون منهجٌ علميٌّ لم يخرج فيه عن منهج أئمة السلف، علاوةً على ذكر ابن الْمَاجِشُون في رسالتيه مدلولات عقدية متعلقة بالقدر، كوجوب الإيمان بالقدر، وجواز الاحتجاج بالقدر عند المصيبة وعدم جواز الاحتجاج به عند المعصية، والتذكير بالرضا والتسليم لأمر الله، كما أورد -رحمه الله- مراتب القدر، وحذّر من الجدل في القدر. ومن أهم التوصيات التي يراها الباحث: ضرورة إبراز عقيدة علماء السلف -رحمهم الله-، وذلك من خلال دراسة ما جاء لأعلام السلف من جهود عقدية في القرنين الثاني والثالث الهجريين وغيرهما. وأوصى البحث بدراسة جهود ابن الماجِشُون في تقرير العقيدة، والرد على المخالفين، فضلًا عن دراسة بقية الرسائل العقدية التي جاءت عنه، كرسالتيه في إثبات صفات الله تعالى، ورسالته الأخرى في النهي عن الجدل.

Key Words: Fatalism, Salaf, Imams of Medina.

Abstract: Praise be to Allah alone, and blessings and peace be upon the one after whom there is no prophet, Having said that: This research is entitled (The Letters of Imam Ibn al-Majishoon (Died: 164 A.H.) in proving the destiny; an analytical doctrinal study that aims to clarify the scholarly position of Ibn al-Majishoon, may Allah have mercy on him, and the methodology he followed. And the statement of his belief in destiny, and the response to those who denied it. My methodology in this research is: The Inductive Analytical Approach. One of the most prominent results of the research that I reached was that Ibn al-Majishoon is considered one of the flags of the Maliki School of thought, i n addition to the fact that the most prominent scholars of the predecessors benefited from it in their narrations, just as Ibn al-Majishoon had a scientific method in which he did not deviate from the approach of the Imams of the Salaf, in addition to the mention of Ibn al-Majishoon mentioned in his two treatises doctrinal connotations related to destiny, such as the necessity of belief in fate, the permissibility of invoking fate in the event of calamity, the inability to invoke it in the case of disobedience, and the reminder of consent and submission to the Cause of Allah, as he mentioned - may Allah have mercy upon him - the ranks of destiny, and warned against controversy about destiny. Among the most important recommendations that the researcher sees is: The need to highlight the belief of the scholars of the predecessors (Salaf), may Allah have mercy upon them, by studying what came to the leaders of the predecessors (Salaf) of the doctrinal efforts in the second and third centuries A.H., and others. The research recommended studying the efforts of Ibn al-Majishoon in determining the doctrine and responding to those who violated it, in addition to studying the rest of the doctrinal letters that came from him, such as his letter to prove the attributes of Allah Almighty, and his other letters in the prohibition of controversy.

مقدمة:

إنَّ الحمدلله، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم. أمَّا بعد:

فإنَّ الله شرّف العلم وأهله، وأثنى عليهم في كتابه، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١١)﴾ [المجادلة:١١]. ولا يزال -ولله الحمد- في كل زمانٍ بقايا منهم؛ يدعون من ضلّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يُحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيلٍ لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائهٍ قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم. ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين (ابن حنبل، ١٤٢٠هـ، ص٥٥). ومن هؤلاء الأئمة الأعلام الذين اشتهروا في القرن الثاني للهجرة الإمام عبدالعزيز بن عبدالله ابن الْمَاجِشُون رحمه الله (ت:١٦٤هـ)؛ فقد أثنى عليه العلماء، كابن تيمية رحمه الله (ت:٧٢٨هـ)، والإمام الذهبي رحمه الله (ت:٧٤٨هـ) -كما سيأتي إن شاء الله-. ولقد وجدت له مجموعة من الرسائل العقدية في إثبات الصفات وإثبات القدر، والنهي عن الجدل، وهذه الرسائل لها قيمتها العلمية القوية، فاخترت من هذه الرسائل ما جاء في المسائل العقدية المتعلقة بإثبات القدر مجالًا للبحث.

مشكلة البحث:

ضلَّ في القدر فرق كثيرة فخاضوا وتكلموا فيه، وأصبح بيان معتقد أعلام السلف في إثبات القدر أمرًا في غاية الأهمية.

يقول قوام السنة الأصبهاني رحمه الله (ت:٥٣٥هـ): "قال بعض علماء أهل السنة: أمَّا بعد؛ فإني وجدت جماعةً من مشايخ السلف، وكثيرًا ممن تبعهم من الخلف، ممنّ عليهم المعتمد في أبواب الديانة وبهم القدوة في استعمال السنة قد أظهروا اعتقادهم، وما انطوت عليه ضمائرهم في معاني السنن؛ ليقتدي بهم المقتفي، وذلك حين فشت البدع في البلدان وكثرت دواعيها في الزمان، فحينئذ وقع الاضطرار إلى الكشف والبيان؛ ليهتدي بها المسترشد في الخلف، كما فاز لها من مضى من السلف، نسأل الله تعالى أن يجعلنا من المتقين وأن يعصمنا من اختراع المبتدعين" (الأصبهاني، ١٤١٩هـ، ج٢، ص٥٠٧-٥٠٨).

ويعدُّ الإمام ابن الماجِشُون -رحمه الله- من هؤلاء الأعلام الذين أظهروا معتقدهم، وردوا على الفرق المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة في باب القدر؛ ولذا رأيت من المناسب الكتابة عن إثباته للقدر والرد على من أنكره؛ بيانًا للناس ونشرًا لمعتقد السلف رحمهم الله.

حدود البحث:

وعاء البحث: كتاب الإبانة الكبرى، لابن بطة رحمه الله (ت:٣٨٧هـ)، (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص ص٢٤٠، ٢٤٧).

الحدود الموضوعية: ستكون الدراسة في المسائل العقدية المتعلقة بالقدر عند الإمام ابن الماجشون. واعتمدت في نقل نصوصها من كتاب الإبانة الكبرى، لابن بطة رحمه الله (ت:٣٨٧هـ). وأوردها كذلك مؤلف كتاب الجامع في عقائد ورسائل أهل

السنة والأثر، بعد أن قام بتحقيقها (آل حمدان، ١٤٣٧هـ، ص ١٤٩-١٥٩). وليس مقصودي هنا التحقيق وإنّما دراسة المسائل العقدية المتعلقة بالقدر.

أهمية الموضوع:

تعود أهمية الموضوع إلى أمور، منها:

أنَّ ابن الماجِشُون علَمٌ من أعلام المذهب المالكي، وأحد أئمة المدينة النبوية الثلاثة.

تعلُّق هذه العقيدة بالركن السادس من أركان الإيمان.

أنَّ دراسة عقيدة السلف وبيانها للناس من مهمات طالب العلم.

لا يوجد دراسة عقدية لهذا الموضوع.

أسئلة البحث:

ما معتقد السلف في القدر؟

من هو ابن الماجِشُون؟ وما مكانته العلمية؟

ما منهج ابن الماجِشُون في القدر؟

ما عقيدة ابن الماجِشُون في إثبات القدر؟

أهداف البحث:

ذكر معتقد السلف في القدر.

التعريف بالإمام ابن الماجِشُون، وبيان مكانته العلمية.

بيان منهج ابن الماجشون في القدر.

بيان عقيدة ابن الماجِشُون في إثبات القدر.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة عقدية كتبت في هذا الموضوع حسب اطلاعي وإزالةً للبس فقد وجدت رسالةً علمية لنيل درجة الماجستير من جامعة المدينة العالمية بماليزيا، مقدَّمة من الطالب: إيسوفو إيشعو، وعنوانها: (اختيارات الإمام ابن الماجشون الفقهية في باب الحدود من الجنايات: جمعًا ودراسة) للعام ١٤٣٣هـ. إلا أنَّ هذه الدراسة يُقصد بها الإمام عبدالملك بن عبدالعزيز ابن الماجشون. وهو ابن للإمام عبدالعزيز ابن الماجشون (الذي أقوم بدراسة عقيدته في إثبات القدر).

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بقراءة النصوص الواردة لابن الماجشون في كتاب الإبانة الكبرى لابن بطة، واستخراج المسائل العقدية المتعلقة بالقدر، وتقسيمها وفق ما يحقق أهداف البحث.

إجراءات البحث:

التزام المنهج العلمي المتبع.

كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني.

تخريج الأحاديث من الصحيحين، فإن لم يتيسر ذلك فمن بقية الكتب مع الحكم على الأحاديث.

ذكر تاريخ الوفاة للأعلام عند أول ورود له (دون الصحابة).

ذكر أقوال أهل العلم في المسألة المراد البحث فيها.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

مقدمة: وتتضمن: مشكلة البحث، وحدوده، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، وأسئلته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته.

التمهيد: وفيه:

ذكر معتقد السلف في القدر بإيجاز.

الفصل الأول: التعريف بابن الماَجِشُون، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.

المبحث الثاني: ثناء العلماء عليه، وشيوخه، ومن حدَّث عنه.

المبحث الثالث: مصنفاته ووفاته.

الفصل الثاني: منهج الإمام ابن الماَجِشُون في القدر، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم.

المبحث الثاني: الوصية بتقوى الله.

المبحث الثالث: الوصية باتباع الرسول صلى الله عليه وسلم.

المبحث الرابع: التحذير من البدع.

المبحث الخامس: بيان منزلة السلف الصالح.

الفصل الثالث: المسائل العقدية المتعلقة بالقدر عند الإمام ابن الماَجِشُون، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: وجوب الإيمان بالقدر وبمراتبه.

المبحث الثاني: بيان استخدامات أهل الجاهلية للقدر.

المبحث الثالث: بيان حكم الاحتجاج بالقدر على المصيبة.

المبحث الرابع: بيان حكم الاحتجاج بالقدر على المعصية

المبحث الخامس: النهي عن الجدل في القدر.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرسة المصادر والمراجع.

التمهيد

ذكر معتقد السلف في القدر بإيجاز

معتقد السلف في القدر وما يتضمنه معتقد واضح، وقد تواصوا به ودافعوا عنه ضد الفرق التي خالفتهم في القدر، يقول ابن تيمية رحمه الله: "مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب-يعني القدر-وغيره ما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان: وهو أنَّ الله خالق كل شيءٍ، وربه، ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها من أفعال العباد وغير أفعال العباد. وأنَّه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن؛ فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه، بل هو قادرٌ على كل شيء، ولا يشاء شيئًا إلا وهو قادر عليه. وأنَّه سبحانه يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها وقد قدَّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم: قدر آجالهم، وأرزاقهم، وأعمالهم، وكتب ذلك وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء" (ابن تيمية، ١٤١٦هـ، ج٨، ص٤٤٩).

كما قال رحمه الله: "ومما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، مع إيمانهم بالقضاء والقدر، وأنَّ الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنَّه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنَّ العباد لهم مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه، مع قولهم أنَّ العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله" (ابن تيمية، ١٤١٦هـ، ج٣، ص٢١٠).

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت:٢٤١هـ)-: "ونؤمن بالقضاءِ والقدر خيره وشره وحُلوه ومُره من الله" (ابن الجوزي، ١٤٠٩هـ، ص٢٢٧). بل إنَّ الإمام أحمد -رحمه الله- ذكر إجماع سبعين رجلًا من التابعين، وأئمة المسلمين، وفقهاءِ الأمصار، على أنَّ السنة التي تُوفي عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أولها الرّضا بقضاء الله والتسليم لأمره، والصبر تحت حكمه والأخذ بما أمر الله به، والنهي عما نهى عنه وإخلاص العمل لله، والإيمان بالقدر خَيره وشره، وترك المراء والجدل والخصومات في الدين" (ابن الجوزي، ١٤٠٩هـ، ص٢٤٠). فكل شيء يقع بتقدير الله ومشيئته فلا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه وقد أمرهم الله بطاعته ونهاهم عن معصيته (الحنفي، ١٤١٨هـ، ص١٠٥). ومع هذا فقد خاض في القدر فرق وطوائف انحرفت عن مذهب أهل السنة والجماعة.

الفصل الأول: التعريف بابن المَاجِشُون وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.

اسمه، ونسبه:

هو الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة المِاجِشُون المدني التيمي. وكنيته: أبو عبدالله. قيل: إنَّ أصله من أصبهان ونزل بالمدينة. كان له ولد اسمه عبدالملك، وكنيته: (أبو مروان)، وكان فصيحًا مفوهًا، وعليه دارت الفتوى في زمانه بالمدينة.

تسميته بالمِاجِشُون: تعلق من الفارسية بكلمة، وكان إذا لقي الرجل يقول: شوني، شوني، فلقب: المِاجِشُون، وقيل: المَاجِشُون فارسي، وإنَّما سُمي المِاجِشُون؛ لأنَّ وجنتيه كانتا حمراوين، فسُمِّي بذلك وهو الخمر، فعربه أهل المدينة. وقيل: أصل الكلمة الماهكون، فهو وولده (عبدالملك) يعرفون بذلك. وقال غيره: هذا اللقب عليه وعلى أهل بيته. وقيل الماجشون هو: المورد، ويقال: الأبيض الأحمر. وقيل موضع بخراسان نسبوا إليه.

مولده: لم تشر مصادر الترجمة التي رجعت إليها إلى العام الذي ولد فيه ابن المِاجِشُون، والأقرب عند الباحث أنَّه ولد ما بين: (٧٠-١٠٠هـ)، مقارنة بمن اشتهر في عصره، كابن ذئبٍ (ت:١٥٩هـ)، (التميمي، ١٣٩٣هـ، ج٧، ص١١٠)[(١)].

المبحث الثاني: ثناء العلماء عليه، وشيوخه، ومن حدَّث عنه.

يُعدُّ بيت ابن الماجشون بيت علمٍ وخير، وقد برز في أسرته علماء أجلاء، كان لهذا البروز أثره على ابن الماجشون؛ فقد أثنى عليه كثيرٌ من العلماء؛ مما يبين مكانته العلمية. ومن هؤلاء العلماء ما يلي:

ذكر ابن حبّان رحمه الله (ت:٣٥٤هـ) أنَّ ابن الماجشون كان فقيهًا، ورعًا، متابعًا لمذهب أهل الحرمين من أسلافه مدافعًا عنهم، وكان مولى لآل المنكدر (التميمي، ١٣٩٣هـ، ج٧، ص١١٠).

يقول الخطيب البغدادي رحمه الله (ت: ٤٦٣هـ): "عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، يكنى أبا عبدالله، وكان ثقة كثير الحديث، وأهل العراق أروى عنه من أهل المدينة" (البغدادي، ١٤٢٢هـ، ج١٢، ص١٩٤).

وذكر ابن تيمية –رحمه الله– أنَّه أحد أئمة المدينة الثلاثة، وهم: مالك بن أنس رحمه الله (ت:١٧٩هـ)، وابن المِاجِشُونُ، وابن أبي ذئبٍ(ت:١٥٩هـ)، (ابن تيمية،١٤٢٠هـ، ص٢٩٣). وكان ابن الماجشون –رحمه الله– قرين مالك في العلم، قال ابن عبد البر رحمه الله (ت:٤٦٣هـ): "عن سحنون(ت:٢٤٠هـ)، قال: "كان مالك بن أنس وعبدالعزيز بن أبي سلمة، ومحمد بن إبراهيم بن دينار رحمه الله (ت:١٨٢هـ)، وغيرهم، يختلفون إلى ابن هرمز رحمه الله (ت:١١٧هـ)، وكان إذا سأله مالك وعبد العزيز أجابهما، وإذا سأله ابن دينار وذووه لم يجبهم، فتعرض له ابن دينار يومًا، فقال له: يا أبا بكر لم تستحل مني ما لا يحل لك؟ قال له: يا ابن أخي وما ذاك؟ قال: يسألك مالك وعبدالعزيز فتجيبهما، وأسألك أنا وذوي فلا تجيبنا؟ فقال: أوقع ذلك يا ابن أخي في قلبك؟ قال: نعم، قال: إني قد كبر سني، ورقّ عظمي، وأنا أخاف أن يكون خالطني في عقلي مثل الذي خالطني في بدني. ومالك وعبد العزيز، عالمان فقيهان إذا سمعا مني حقًا قبلاه، وإذا سمعا مني خطأً تركاه. وأنت وذووك ما أجبتكم به قبلتموه" (ابن عبد البر، ١٤١٤هـ، ج٢، ص٩٩٤).

---

(١) وانظر أيضًا في ترجمته: سير أعلام النبلاء محمد، الذهبي، ٧/ ١٥، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، ٣/ ١٦٦، وتهذيب الكمال، يوسف المزي، ١٨/ ١٥٢، وشذرات الذهب، عبدالحي الحنبلي، ٢/٢٩٠، ٣/٥٨، وترتيب المدارك، القاضي عياض، ٣/ ١٣٧، والجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر، عادل آل حمدان، ص١٣٣.

وأورد عنه الذهبي رحمه الله (ت:٧٤٨هـ) بأنَّه الإمام المفتي الكبير المدني، الفقيه، كبير الشأن، فقيه النفس، ويتميز بالفصاحة، وكان صدوقًا، ثقة (الذهبي، ١٤٢٧هـ، ج٧، ص١٦).

وذكر عنه الذهبي كذلك بأنَّه من بحور العلم بالحجاز، وأنَّه مفتي المدينة مع مالك؛ حيث نُودي مرةً بالمدينة بأمر المنصور أنَّه لا يفتي بالناس إلا مالك، وابن الماجشون (الذهبي، ١٤١٦هـ، ج١، ص١٤١).

ويذكر ابن وهب رحمه الله (ت:١٧٩هـ): أنَّه حجّ سنة ١٤٨هـ، وسمع صائحًا لا يقوم بفتوى الناس إلا مالك بن أنس، وعبدالعزيز بن أبي سلمة (الذهبي، ١٤٢٧هـ، ج٧، ص١٥).

وجاء في شذرات الذهب بأنَّ ابن الماجِشُون كان إمامًا ومفتيًا وصاحب حلقة، بل قالوا عنه أنَّه كان من العلماء الربانيّين والفقهاء المنصفين (الحنبلي، ١٤٠٦هـ، ج٢، ص٢٩٠).

- **شيوخه:**

حدَّث ابن الماجِشُون عن الزهري رحمه الله (ت:١٢٤هـ)، وابن المنكدر رحمه الله (ت:١٣٠هـ)، ووهب بن كيسان رحمه الله (ت:١٢٧هـ)، وهشام بن عروة بن الزبير رحمه الله (ت:١٤٦هـ)، وعبدالله بن دينار رحمه الله (ت:١٣٦هـ)، وغيرهم (الذهبي، ١٤٢٧هـ، ج٧، ص١٥).

- **حدَّث عنه:**

إبراهيم بن طهمان رحمه الله (ت:١٦٨هـ)، والليث بن سعد رحمه الله (ت:١٧٥هـ)، وزهير بن معاوية رحمه الله (ت:١٧٥هـ)، وغيرهم (الذهبي، ١٤٢٧هـ، ج٧، ص١٥). وممن نقل منه من أكابر السلف رحمهم الله: الآجري (ت:٣٦٠هـ)، (الآجري، ١٤٢٠هـ، ج٤، ص١٩٠٤)، وابن تيمية (ابن تيمية، ١٤٢٠هـ، ص٢٩٣).

المبحث الثالث: مصنفاته ووفاته:

اطلعت على خمس مخطوطات عقدية بخط يد ابن الماجشون، قام بتحقيقها الشيخ عادل بن عبدالله آل حمدان في كتابه (آل حمدان، ١٤٤١هـ، ص٥٣١، ٥٤١، ٩٤١، ٩٥١، ٧٦١)، وإثباتها لابن الماجِشُون، ورجع فيها إلى كتاب الإبانة الكبرى لابن بطة. ويقول بيانًا لعمله في كتابه: "اجتهدت في ضبط النص بالوقوف على أصول الكتب ومخطوطاتها، فتيسر لي بعد توفيق الله وتيسيره الكثير منها، فضبطت من خلالها كثيرًا من تلك العقائد والرسائل، ثم قابلتها بما طبع ونشر منها إتمامًا للفائدة..." (آل حمدان، ١٤٤١هـ، ص٧١). وهذه الرسائل كما يأتي:

- رسالتان في إثبات صفات الله تعالى.
- رسالتان في إثبات القدر.
- رسالة في النهي عن الجدل.

ونصوص هذه الرسائل الخمس قد أوردها ابن بطة في كتابه (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٠).

- **وفاته:**

تُوفي ابن المَاجِشُون –رحمه الله– عام: ١٦٤هـ، وقيل ١٦٦هـ، وصلى عليه الخليفة المهدي (ت:١٦٩هـ)، (التميمي، ١٣٩٣هـ، ج٧، ص١١٠)، (الذهبي، ج٧، ص١٥).

الفصل الثاني: منهج الإمام ابن المَاجِشُون في القدر وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الاستشهاد بنصوص القرآن الكريم:

أورد ابن الماجِشُون –رحمه الله– في عقيدته في إثبات القدر مجموعة من الأدلة من القرآن الكريم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾ [ق: ٣٧]. قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً

نُعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٥٤﴾﴾ [آل عمران: ١٥٤].

•قوله تعالى:﴿قُلْ أَنَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام: ١٧]. وهذا هو المنهج الشرعي الذي كان عليه سلف هذه الأمة من ربط جميع المسائل بالأدلة الشرعية من كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وهو من الاعتصام بنصوص الكتاب والسنة" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٠). يقول اللالكائي رحمه الله (ت:٤١٨هـ) في بداية كتابه: "إن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله عباده من فهم توحيده وصفاته، وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها، والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول وأوضح حجة ومعقول، كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وصحابته الأخيار والمتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون ثم التمسك بمجموعها، والمقام عليها إلى يوم الدين" (اللالكائي، ١٤٢٣هـ، ج١، ص٧).

إنَّ دين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة. فهذه الثلاثة هي أصول معصومة وما تنازعت فيه الأمة يردّ إلى الله والرسول (ابن تيمية، ١٤١٦هـ، ج٢٠، ص١٦٤).

المبحث الثاني: الوصية بتقوى الله:

النص: يقول ابن الماجِشُون رحمه الله: "فَإِنِّي مُوصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ. ج٤، ص٢٤٠).

والوصية بالتقوى منهجٌ رباني. قد جاء في كتاب الله في آيات كثيرة، كقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وحق تقاته: أن يُشكر فلا يكفر، ويُذكر فلا ينسى، ويُطاع فلا يُعصى. وأمَّا جماع التقوى فهو: فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه (الطبري، ١٤٢٠هـ، ج٧، ص٦٤؛ والبغوي، ١٤٢٠هـ، ج١، ص٤٧٩؛ وابن كثير، ١٤٠٦هـ ج٢، ص٨٧؛ وابن سعدي، ١٤٢٠هـ، ص١٤١). كما جاء الأمر بالتقوى في سنة النبي صلى الله عليه وسلم؛ فعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اتَّقِ اللهِ حَيْثُمَا كُنْتَ..." (الترمذي، ١٩٩٨م، ج٣، ص٤٢٣). وقال: حديث حسن صحيح، (وحسنه الألباني، ١٩٨٥م، ج٣، ص١٤٠٩)، ويذكر الأحوذي (ت:١٣٥٣هـ) أنَّ معنى التقوى هو: فعل الواجبات وترك المنكرات؛ لأنَّ التقوى أساس الدّين (المباركفوري، د.ت، ج٦، ص١٠٠). وقد أحسن ابن الماجِشُون -رحمه الله- بالبدء بالوصية بتقوى الله؛ فهذا منهج الرسول -صلى الله عليه وسلم- كما في خطبة الحاجة. فقدكان الرسول -صلى الله عليه وسلم-يعلمها أصحابه، فعَنْ عَبْدِاللَّهِ بن مَسعود قَالَ: "عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خُطْبَةَ الْحَاجَةِ؛ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا..." (ابن حنبل، ١٤١٦هـ، ج٤، ص١٤٨؛ وأبو داود، د.ت، ج٢، ص٢٣٨؛ والنسائي، ١٤١٦هـ، ج٣، ص١٠٤؛ وصححه الألباني،، ١٩٧٧م، ج١، ص١٥٩). وكذلك كان ابن الماجِشُون متبعًا لما عليه السلف -رضوان الله عليهم- في الأمر بالتقوى، ووجوب لزومها. فيبين ابن تيمية -رحمه الله- أنَّه لا يعلم وصيةً

أفضل من وصية الله تعالى ورسوله (ابن تيمية، ١٤٠٧هـ، ص٥٨)، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا (١٣١)﴾ [النساء:١٣١]. فالتقوى سبب كل خير في الدنيا والآخرة (ابن باز، ١٤٢٠هـ، ج٢، ص٣٨٢).

المبحث الثالث: الوصية باتباع الرسول صلى الله عليه وسلم:

جاء عن ابن الماجِشُون نصوص في الأمر باتباع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وبيان فضلها، وهي:

النصُّ الأول: يقول ابن الماجِشُون رحمه الله: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي مُوصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالِاقْتِصَادِ فِي أَمْرِهِ، وَاتِّبَاعِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... " (ابن بطة، ١٤١٥هـ. ج٤، ص٢٤٧).

النصُّ الثاني: يقول ابن الماجِشُون رحمه الله: "فَعَلَيْكَ بِلُزُومِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهَا لَكَ بِإِذْنِ اللَّهِ عِصْمَةٌ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ. ج٤، ص٢٤٧).

ويقول تعالى مبينًا عقاب من خالف أمر الرسول صلى الله عليه وسلم:﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾[النور: ٦٣]، ويذكر ابن كثير -رحمه الله (ت:٧٧٤هـ)- بأنَّ المراد في الآية بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم؛ أي: منهاجه، وطريقته، وشريعته، وسنته. فكل قولٍ وعملٍ يوزن بقول الرسول صلى الله عليه وسلم وعمله، فإمَّا يُقبل أو يُرد (ابن كثير، ١٤٠٦هـ ج٦، ص٩٠). وابن الماجِشُون -رحمه الله- في وصيته باتباع الرسول -صلى الله عليه وسلم- قد اقتدى به وتمسك بوصيته؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم: "فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ.." (ابن ماجه، د.ت، ١/ ١٥؛ والترمذي، ١٩٩٨م، ج٤، ص٣٤١، وقال حسن صحيح، وصححه الألباني، د.ت، ٢/ ٨٥). فمن بانت له سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلا يدعها؛ لقول أحد (ابن القيم، ١٤١١هـ، ج٢، ص١١). فإنَّ الاعتصام بالسنة نجاة (اللالكائي، ١٤٢٣هـ، ج١، ص١٠٦)، وتكون به من أولياء الله وحزبه وجنده.

ويبين ابن الماجِشُون -رحمه الله- سبب تسميتها بالسنة، فيقول: "وَأَنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ سُنَّةً لِيُسْتَنَّ بِهَا، وَيُقْتَصَرُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا سَنَّهَا مَنْ قَدْ عَلِمَ مَا فِي خِلَافِهَا مِنَ الزَّلَلِ وَالْخَطَأِ وَالْحُمْقِ وَالتَّعَمُّقِ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٧). فعلى المسلم أن يقتصر على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ففيها النجاة والأمان. وما خلافها من البدع؛ ففيه الضلال، والزيغ، والهلاك.

المبحث الرابع: التحذير من البدع:

النصُّ: يقول ابن الماجِشُون رحمه الله: "...وَتَرْكِ مَا أَحْدَثَ الْمحْدِثُونَ فِي دِينِهِمْ مِمَّا قَدْ كُفُوا مُؤْنَتَهُ، وجَرَتْ فِيهِمْ سُنَّتُهُ، ثُمَّ اعلَمْ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ بِدْعَةٌ قَطُّ إِلَّا وَقَدْ مَضَى قَبْلَهَا مَا هُوَ عِبْرَةٌ فِيهَا وَدَلِيلٌ عَلَيْهَا" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٧). ويظهر في النصِّ اقتداء ابن الماجِشُون -رحمه الله- بنهي النبي -صلى الله عليه وسلم- عن البدع، والتحذير منها؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم: "وَإِيَّاكُمْ وَالْأُمُورَ الْمحْدَثَاتِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ" (ابن ماجه، د.ت، ج١، ص١٥؛ والترمذي، ج٤، ص١٤٣، وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني، د.ت، ج٢، ص٥٨). وكذلك قال صلى الله عليه وسلم: "... فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ" (مسلم، د.ت، ج ٢، ص٥٩٢).

وفي الحديث الآخر: عَن عَائِشَةَ قَالَت: قَالَ رَسُولُ

اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ" (مسلم، د.ت، ج ٣، ص١٣٤٣). مردود عليه، فلا يقبل عندالله؛ لأنَّه باطل. وهذا الحديث صريح وواضح. والمعنى: أي رد البدع والمخترعات. وهو من جوامع الكلم التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم (النووي، ١٣٩٢هـ، ج١٢، ص١٦). والشيطان يفرح بالمعصية أشد فرحًا من البدعة؛ لأنَّ الشخص يعمل البدعة معتقدًا صحتها (ابن تيمية، ١٣٩٩هـ، ص٣٨).

المبحث الخامس: بيان منزلة السلف الصالح:

النصُّ: أثنى ابن الماجِشُون -رحمه الله- على السلف الصالح؛ حيث قال: "فَارْضَ لِنَفْسِكَ بِمَا رَضَوْا بِهِ لِأَنْفُسِهِمْ، فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبِبَصَرِنَا قَدْ كُفُوا، وَلَهُمْ عَنْ كَشْفِهَا كَانُوا أَقْوَى، وَبِفَضْلٍ لَوْ كَانَ فِيهَا أَحْرَى، وَأَنَّهُمْ لَهُمُ السَّابِقُونَ، فَلَئِنْ كَانَ الْهُدَى مَا أَنْتُمْ فِيهِ، لَقَدْ سَبَقْتُمُوهُمْ إِلَيْهِ، وَلَئِنْ قُلْتَ: حَدَثَ حَدَثٌ بَعْدَهُمْ مَا أَحْدَثَهُ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَ غَيْرُ سَبِيلِهِمْ، وَرَغِبَ بِنَفْسِهِ عَنْهُمْ، وَلَقَدْ وَصَفُوا مِنْهُ مَا يَكْفِي، وَتَكَلَّمُوا مِنْهُ بِمَا يَشْفِي، فَمَا دُونَهُمْ مُقَصِّرٌ، وَلَا فَوْقَهُمْ مُجَسِّرٌ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢). وقد اقتبس ابن الماجِشُون النص السابق من قول عمر بن عبدالعزيز رحمه الله (ت:١٠١هـ). وهي وصية شافية كافية، ومنهجٌ عام فيه الاتباع للصحابة؛ لأنَّهم لا يتكلمون في أمور الاعتقاد، أو العمل، أو السلوك إلا عن علم. ومن تجاوز طريقتهم فقد وقع في الغلو[1]، ومن قصر عنها فقد تحسر (ابن قدامة، ١٤٣٢هـ، ص٨٤). ويذكر ابن تيمية -رحمه الله- بأنَّه على المسلم أن يظهر مذهب السلف، ويعتزي إليه وينتسب؛ لأنَّه المذهب الحق (ابن تيمية، ١٤١٦هـ، ج٤، ص١٤٩).

إنَّ في نقل ابن الماجِشُون للنصِّ السابق عن عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- منهجٌ مهم، وهو الاقتداء بالسلف الصالح والأخذ من أقوالهم وأفعالهم؛ لأنَّهم قريبون من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم؛ وعلى ذلك سار أئمة السلف؛ فلو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم؛ قديمهم، وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد، ونقلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيءٍ ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنَّه جاء من قلب واحد، وجرى على لسان واحد (الأصبهاني، ١٤١٩هـ، ج٢، ص٢٣٩). ويبين ابن الماجِشُون -رحمه الله- في نصٍّ آخر وسطية السلف الصالح، فيقول: "قَدْ قَصَّرَ أُنَاسٌ دُونَهُمْ فَجَفَوْا، وَطَمَحَ آخَرُونَ عَنْهُمْ فَغَلَوْا، وَأَنَّهُمْ بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢).

ويؤكِّد الباحث على أنَّها الوسطية التي تميز بها السلف الصالح؛ فلا إفراط ولا تفريط، بل هم وسط بين طرفي نقيض.

الفصل الثالث: المسائل العقدية المتعلقة بالقدر عند الإمام ابن الْمَاجِشُونُ، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: وجوب الإيمان بالقدر، وبمراتبه:

النصُّ: قال ابن الماجِشُون رحمه الله: "فَمَا أَعْلَمُ أَمْرًا مِمَّا أَحْدَثَ النَّاسُ فِيهِ مُحْدَثَةً، أَوِ ابْتَدَعُوا فِيهِ بِدْعَةً أَبْيَنَ أَثَرًا، وَلَا أَثْبَتَ أَصْلًا، وَلَا أَكْثَرَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، أَهْلًا مِنَ الْقَدَرِ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢).

ويقول أيضًا في معرض حديثه عمن سأله في أمر القدر: "مُعَوَّلُهُ فِي طَلَبِ الْخَيْرِ: ثِقَتُهُ بِاللَّهِ، وَإِيمَانُهُ بِالْقَدَرِ..." (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٧).

---

(١) قال ابن الأثير (١٣٩٩هـ) رحمه الله: الغلو هو: "التشدّد ومجاوزة الحد، وقيل معناه: البحث عن بواطن الأشياء، والكشف عن عللها، وغوامض متعبَّداتها، وأصل الغَلاء: الارتفاع ومجاوزة القدر في كل شيء" (ج٣، ص٣٨٢).

وقال بعدها: "لَا يَجِدُ عَنِ الْإِقْرَارِ بِالْقَدَرِ مَنَاصًا" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢).

وهو يعني في النصوص الثلاثة السابقة ثبوت القدر ووجوب الإيمان به؛ فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. فالله سبحانه قدّر الأشياء فعلم أحوالها، ومقاديرها، وأزمانها قبل أن توجد (القرطبي، ١٣٨٤هـ، ج١٧، ص١٤٨). ويستدل أهل السنة بهذه الآية على إثبات القدر (ابن كثير، ١٤٠٦هـ ج٧، ص٤٨٢). فمن كذّب بالقدر فقد توعده الله (القرطبي، ١٣٨٤هـ، ج٢٢، ص٦٠٤).

وقال تعالى:﴿فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ ۝٤٠﴾[طه: ٤٠]. فمجيئه هنا كان بقدر الله من غير ميعاد، فالأمر لله (ابن كثير، ١٤٠٦هـ ج٥، ص٢٩٣).

ويؤكِّد ابن المَاجِشُون أقواله السابقة بقوله: "وَإِنَّ أَصْلَ الْقَدَرِ لَثَابِتٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَىٰ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢).

ثم ذكر ابن المَاجِشُون -رحمه الله- أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد تكلم بالقدر، فقال ابن المَاجِشُون في نصه: "لَقَدْ كُلِّمَ[1] بِهِ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ وَلَا اثْنَيْنِ وَلَا ثَلَاثَةٍ، وَلَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَسَمِعَهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُ، وَتَكَلَّمُوا بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ يَقِينًا، وَتَسْلِيمًا، وَتَضْعِيفًا لِأَنْفُسِهِمْ، وَتَعْظِيمًا لِرَبِّهِمْ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ لَمْ يُحِطْ بِهِ عِلْمُهُ، وَلَمْ يُحْصِهِ كِتَابُهُ، وَلَمْ يَمْضِ بِهِ قَدَرُهُ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٧). نعم تكلّم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن وجوب الإيمان بالقدر في أكثر من موضع، ومنها ما يأتي:

• حديث جبريل عليه السلام الطويل... إلى أن قَالَ: "فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ" (مسلم، د.ت، ج١، ص٠٤). فالله تعالى قدّر الأشياء، وعلمها، فهي ستقع لا محالة في الوقت الذي قدّره الله (النووي، ١٣٩٢هـ، ج١، ص٤٥١).

•عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِاللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ" (الترمذي، ١٩٩٨م، ج٤، ص١٩، وقال: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن عمرو، وصححه الألباني، د.ت، ج٢، ص١٢٥٨). ولقد تكلَّم علماء السلف كما أشار ابن المَاجِشُون بذلك، فبين ابن تيمية -رحمه الله- اتفاق أئمة السلف على الإيمان بالقدر (ابن تيمية، ١٤١٦هـ، ج٨، ص٤٥٩).

وذكر الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله أنَّ من السنة التي مات عنها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الإيمان بالقدر خيره وشره (ابن الجوزي، ١٤٠٩هـ، ص٢٤٠).

ثم ذكر ابن الْمَاجِشُون -رحمه الله- بأنَّ الناس قد آمنوا بالقدر، فقال: "لَقَدْ آمَنَ بِهِ الْأَعْرَابِيُّ الْجَافِي، وَالْقُرَوِيُّ الْقَارِي، وَالنِّسَاءُ فِي سُتُورِهِنَّ، وَالْغِلْمَانُ فِي حَدَاثَتِهِمْ، وَمَنْ بَيْنَ ذَلِكَ مِنْ قَوِيِّ الْمُسْلِمِينَ وَضَعِيفِهِمْ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢). وشعار هؤلاء كلهم (آمن بالقدر).

ومن الإيمان بالقدر: الإيمان بمراتب القدر: يقول ابن الْمَاجِشُون رحمه الله: "وَتَعْظِيمًا لِرَبِّهِمْ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ لَمْ يُحِطْ بِهِ عِلْمُهُ، وَلَمْ يُحْصِهِ كِتَابُهُ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢).

ويقول أيضًا: "ثُمَّ آمَنُوا بَعْدَ ذَلِكَ بِهِ كُلِّهِ بِالَّذِي جَحَدْتُمْ، فَقَالُوا: قَدَّرَ وَكَتَبَ، وَكُلُّ شَيْءٍ بِكِتَابٍ وَقَدَرٍ، وَمَنْ كُتِبَتْ عَلَيْهِ الشِّقْوَةُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا نَمْلِكُ لِأَنْفُسِنَا ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢).

---

(١) الصحيح: (تكلم)؛ ليستقيم المعنى، وهو ما جاء في الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر. (آل حمدان، ١٤٣٧هـ، ص١٦٢).

وفي نصّيه السابقين ذكر ابن الماجشون ثلاث مراتب من مراتب القدر، وهن: العلم، والكتابة، والمشيئة. قال ابن القيم (ت:١٥٧هـ) الباب العاشر: في مراتب القضاء والقدر التي من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر، وهي أربع مراتب: المرتبة الأولى: علم الرب –سبحانه– بالأشياء قبل كونها، المرتبة الثانية: كتابته لها قبل كونها، المرتبة الثالثة: مشيئته لها، الرابعة: خلقه لها" (ابن القيم، ٨٩٣١هـ، ص٩٢). وجاءت نصوص الكتاب والسنة دالةً على كل مرتبة من المراتب السابقة وعلى الإيمان بها.

وكذلك من الإيمان بالقدر: الرضا والتسليم لأمر الله، وعدم التسخط. يبيّن ابن الْمَاجِشُون موقف المسلمين من القدر، فيقول: "فَسَلَّمُوا لِأَمْرِهِ، وَآمَنُوا بِقَدَرِهِ، وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ مُبْتَلَوْنَ، وَأَنَّهُمْ مَمْلُوكُونَ غَيْرُ مُمَلَّكِينَ وَلَا مُوَكَّلِينَ، قُلُوبُهُمْ بِيَدِ رَبِّهِمْ، لَا يَأْخُذُونَ إِلَّا مَا أَعْطَى، وَلَا يَدْفَعُونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ مَا قَضَى" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢).

ويذكر ابن الْمَاجِشُون –رحمه الله– نصًا آخر يفيد التسليم لله، فيقول فيه: "ثُمَّ آمَنُوا بَعْدَ ذَلِكَ بِهِ كُلِّهِ بِالَّذِي جَحَدْتُمْ، فَقَالُوا: قَدَّرَ وَكَتَبَ، وَكُلُّ شَيْءٍ بِكِتَابٍ وَقَدَرٍ، وَمَنْ كُتِبَتْ عَلَيْهِ الشِّقْاوَةُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا نَمْلِكُ لِأَنْفُسِنَا ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢).

ويقول أيضًا: "مُسْتَسْلِمٌ حِينَ يَطْلُبُ، ضَعِيفٌ فِي نَفْسِهِ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٠٤٢).

ويبين تسليمهم لأمر الله، فيقول: "لَا نَقُولُ لِمَا قَالَهُ: لِمَ قَالَهُ؟ وَلَكِنْ نَقُولُ كَمَا قَالَهُ، وَلَهُ مَا قَالَ، لَهُ مَا فَعَلَ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٠٤٢).

فهذه النصوص تشير إلى الرضا والتسليم لأمر الله وقدره، وهذا هو المنهج الشرعي الذي تميز به الدين الإسلامي من عصر الجاهلية، وما انتشر فيه عند حلول المصائب من لطم الخدود، وشق الجيوب، والنياحة على الميت، بل سلَّموا أمرهم لله، فسكنت نفوسهم، واطمأنت قلوبهم.

وقد بين ابن القيم –رحمه الله– أنَّ التسليم يقوم عليه الإيمان بالله وكتبه ورسله، وكذلك تقوم عليه العبودية. وأكَّد –رحمه الله– أنَّه لا ينبغي السؤال عن الحكمة، سواءً في الأمر، أو النهي، أو غيرهما (ابن القيم، ١٤٠٨هـ، ١٥٦٠/٤)، بل بين في موطنٍ آخر أنَّ من علامات تعظيم الأمر عدم إضعاف التسليم لأمر الله بعلة (ابن القيم، ١٤٠٨هـ، ١٥٦٠/٤). ويذكر الطبري –رحمه الله– في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣﴾ [الصافات: ١٠٣]، بأنَّهما عندما فوّضا الأمر لله، اتفقا على الرضا بقضائه والتسليم لأمره (الطبري، ١٤٢٠هـ، ج٢١، ص٧٦).

ويذكر ابن الْمَاجِشُون –رحمه الله– نصًا آخر يفيد التسليم لله، فيقول في نصه: "ثُمَّ آمَنُوا بَعْدَ ذَلِكَ بِهِ كُلِّهِ بِالَّذِي جَحَدْتُمْ، فَقَالُوا: قَدَّرَ وَكَتَبَ، وَكُلُّ شَيْءٍ بِكِتَابٍ وَقَدَرٍ، وَمَنْ كُتِبَتْ عَلَيْهِ الشِّقْوَةُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا نَمْلِكُ لِأَنْفُسِنَا ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢). فظاهر هذا النص يفيد انقيادهم لأمر الله والرضا بما كتب، وما شاءه الله واقع وما لم يشأ لن يقع، ثم بينوا أنهم لا يملكون لأنفسهم شيئًا. وهذا كمال التسليم لله عزّ وجلّ.

المبحث الثاني: بيان استخدامات أهل الجاهلية للقدر:

ذكر ابن الْمَاجِشُون –رحمه الله– أنَّ أهل الجاهلية ذكروا القدر في مناسبات متعددة، فقال في نصه: "لَقَدْ كَانَ ذَكَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْجُهَلَاءُ، مَا أَنْكَرُوا مِنَ الْأَشْيَاءِ يَذْكُرُونَهُ فِي شِعْرِهِمْ، وَكَلَامِهِمْ، وَيُعَزُّونَ بِهِ أَنْفُسَهُمْ فِيمَا فَاتَهُمْ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٧٤٢). نعم، كانوا يذكرونه في شعرهم، ومن هذا ما يأتي:

قال لبيد (ت:٤١هـ)، (العامري، ١٤٢٥هـ، ص١١١):

صَادَفْنَ منها غِرَّةً فأَصبْنَهَا إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهَامُهَا.

نعم المنايا قد كتبها الله وقدرها، فلا رادّ لقضائه ولا معقّب لحكمه، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

وكانت العرب في الجاهلية تقول أيضًا (ابن قتيبة، ١٤١٩هـ، ص٧٩):

يَا أَيهَا المُضمر همًا لا تهم... إِنَّكَ إِنْ تُقْدَر لَكَ الحُمَّى تُحَمْ

وَلَوْ عَلَوْتَ شَاهِقًا مِنَ الْعَلَمِ... كَيْفَ تَوَقِّيكَ وَقَدْ جفَّ الْقَلَمْ

وَقَالَ آخَرُ:

هِيَ المقاديرُ فلُمْني أَوْ فَذَرْ

إنْ كُنْتُ أخطأتُ فَمَا أَخطَا القدرْ

نعم ما أخطأ القدر؛ لأنَّه يحدث بأمر الله، فقد علمه، وشاءه، وكتبه، وخلقه. وما ذكره ابن الْمَاجِشُون في استخدام أهل الجاهلية للقدر، صحيح لا محالة.

المبحث الثالث: بيان حكم الاحتجاج بالقدر على المصيبة:

تطرق ابن الْمَاجِشُون في رسالته لبيان حكم الاحتجاج بالقدر على المصيبة، وهذه مسألة مهمة في باب القدر. وقد بين المنهج الشرعي في جواز الاحتجاج بالقدر على المصيبة، فقال في نصه: "وَإِنَّ أَصْلَ الْقَدَرِ لَثَابِتٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، يُعَزِّي بِهِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَصَائِبِهِمْ بِمَا سَبَقَ مِنْهَا فِي الْكِتَابِ عَلَيْهِمْ، يُرِيدُ بِذَلِكَ تَسْلِيَتَهُمْ، وَيُثَبِّتُ بِهِ عَلَى الْغَيْبِ يَقِينَهُمْ، فَسَلَّمُوا لِأَمْرِهِ، وَآمَنُوا بِقَدَرِهِ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٧).

فيجوز للإنسان إذا حلَّت به مصيبة أن يقول قدّر الله، وكتب الله ذلك؛ لما في هذا الأمر من الرضا بالقدر والتسليم لأمر الله. وفي هذا توجيه نبوي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ" (مسلم، د.ت، ج٤، ص٢٠٥٢). ويبين ابن العز الحنفي -رحمه الله (ت:٧٩٣هـ)- أنَّ القدر يحتج به عند المصائب؛ لما في هذا من تمام الرضا والاستسلام لله (الحنفي، ١٤١٨هـ، ص١٠٥). وقد ذكر ابن الوزير -رحمه الله (ت:٨٤٠هـ)- أنَّ القدر يحتج به أهل المصائب، وبين إجماع أهل الإسلام على ذلك (ابن الوزير، ١٩٨٧م، ص٢٨١).

المبحث الرابع: بيان حكم الاحتجاج بالقدر على المعصية:

أوضح ابن الْمَاجِشُون حكم الاحتجاج بالقدر على المعصية، فقال:"... وَحَمِدُوا رَبَّهُمْ عَلَى الْحَسَنَةِ، وَلَامُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى الْخَطِيئَةِ، وَلَمْ يَعْذِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِالْقَدَرِ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٧). وهو يتكلم عن صفات السلف، وأنَّهم لم يحتجوا بالقدر عند وقوعهم في الخطيئة. وهذا هو منهج السلف رحمهم الله.

وقال أيضًا: "وَلَا يَعْذِرُهُ بِالْقَدَرِ فِي خَطِيئَتِهِ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٠).

ويقول كذلك: "فَلَا تُمَلِّكُوا أَنْفُسَكُمْ جَحْدَ الْقُدْرَةِ، وَلَا تَعْذِرُوهَا بِالْقَدَرِ فِرَارًا مِنْ حُجَّتِهِ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٠).

وفي أحد أقواله عدّ الاحتجاج بالقدر عند المعصية من الغلو، فقال رحمه الله: "وَلَا تَغْلُوا فِي صِفَةِ الْقَدَرِ؛ فَتَعْذِرُوا أَنْفُسَكُمْ بِالْخَطَأِ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٠).

ويبين ابن تيمية -رحمه الله-أنَّه لا يصح الاحتجاج بالقدر عند الذنب، ويبين أنَّ ذلك باتفاق المسلمين، فليس لأحد أن يقتل أو يأخذ مالًا، ثم يحتج بالقدر!! (ابن تيمية، ١٤١٦هـ، ج٨، ص١٧٩). وبه قال ابن أبي العز الحنفي. ويبين ابن سعدي (ت:١٣٧٦هـ) أنَّ المحتج بالقدر على المعصية يُعدُّ مخالفًا للشرع والعقل والفطرة (ابن سعدي، ١٤١٩هـ، ص١٥).

ولقد ساق الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله (ت:١٤٢٠هـ)- مثالًا جميلًا في هذه المسألة، فذكر أنَّه لو كان عند الإنسان طريقان؛ أحدهما: أمن وأمان ورغد عيش، والآخر فوضى وخوف، فأيُّهما سيسلك؟ بلا شك سيسلك طريق الأمان والنظام، ويستحيل أن يسلك طريق الفوضى والرعب، ثم يحتج بالقدر! (العثيمين، ١٤٢٤هـ، ص١١٤).

المبحث الخامس: النهي عن الجدل في القدر:

حذَّر ابن الْمَاجِشُون -رحمه الله- في رسالتيه من الجدل، وبين آثاره السلبية، فقال: "وَإِنَّ الْجَدَلَ وَالتَّعَمُّقَ هُوَ جَوْرُ السَّبِيلِ وِصِرَاطُ الْخَطَأَ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٠).

وقال كذلك: "فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَصَحَّ قَلْبًا فِي الْقَدَرِ مِمَّنْ لَمْ يَدْرِ أَنَّ أَحَدًا قَالَ فِيهِ شَيْئًا، فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِهِ غَضًّا جَدِيدًا لَمْ تُدَنِّسْهُ الْوَسَاوِسُ وَلَمْ يُوهِنْهُ الْجَدَلُ وَلَا الِالْتِبَاسُ، وَبِذَلِكَ فِيمَا مَضَى صَحَّ فِي صَدْرِ النَّاسِ، فَاحْذَرُوا هَذَا الْجَدَلَ؛ فَإِنَّهُ يُقَرِّبُكُمْ إِلَى كُلِّ مُوبِقَةٍ، وَلَا يُسَلِّمُكُمْ إِلَى ثِقَةٍ، لَيْسَ لَهُ أَجَلٌ يَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَهُوَ يَدْخُلُ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ فَالْمَعْرِفَةُ بِهِ نِعْمَةٌ، وَالْجَهَالَةُ بِهِ غِرَّةٌ، وَعَلَامَاتُ الْهُدَى لَنَا دُونَهُ، مَنْ رَكِبَهُ أَرْدَاهُ، وَتَرَكَ الْهُدَى وَرَاءَهُ، بَيِّنٌ أَثَرُهُ، وَقَرِيبٌ مَا أَخَذَهُ" (ابن بطة، ١٤١٥هـ، ج٤، ص٢٤٠)..

وقد حذَّر سلف الأمة من الجدل والخوض فيه، فقال أحمد بن حنبل رحمه الله: "أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات، والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال. والخصومات في الدين... إلى أن قال: "لا تخاصم أحدًا ولا تناظره، ولا تتعلم الجدال؛ فإنَّ الكلام في القدر، والرؤية، والقرآن، وغيرها من السنن، مكروهٌ منهيٌ عنه، لا يكون صاحبه إن أصاب بكلامه السنة من أهل السنة حتى يدع الجدال" (ابن مفلح، د.ت، ج١، ص١٠٢).

وقال الآجرّيُّ -رحمه الله- بعد أن ذكر طائفةً مِنَ الأدلّةِ في النّهيِ عنِ الجدلِ: "لما سمع هذا أهل العلم من التابعين، ومن بعدهم من أئمة المسلمين، لم يماروا في الدين، ولم يجادلوا، وحذّروا المسلمين المراء والجدال، وأمروهم بالأخذ بالسنن، وبما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وهذا طريق أهل الحق، ممن وفقه الله تعالى" (الآجري، ١٤٢٠هـ، ج١، ص١٣٤). ويرى الباحث أنَّ الجدل الذي يوصل إلى الحق هو جدلٌ محمود، وأمَّا الذي لا يوصل للحق فهو مذموم. وعلى المسلم السير على منهج السلف الصالح رحمهم الله؛ فلن يصلح حال آخر الأمة إلا بما صلح به أولها.

الخاتمة:

الحمدلله على إتمام البحث وتيسيره، ولعل من أبرز النتائج التي خرجت بها ما يأتي:

أنَّ ابن الْمَاجِشُون يُعدُّ علمًا من أعلام المذهب المالكي، فضلًا عن استفادة أكابر علماء السلف منه في نقولاتهم.

كان لابن الْمَاجِشُون منهجٌ علميٌ لم يخرج فيه عن منهج أئمة السلف. من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والوصية بتقوى الله، واتباع الرسول صلى الله عليه وسلم، والتحذير من البدع، وبيان منزلة السلف الصالح.

ذكر ابن الْمَاجِشُون مسائل عقدية متعلقة بالقدر، كوجوب الإيمان بالقدر، ومراتبه، وجواز الاحتجاج بالقدر عند المصيبة، وعدم جواز الاحتجاج به عند المعصية، والتذكير بالرضا والتسليم لأمر الله، كما حذّر من الجدل في القدر.

أنَّ السلف -رحمهم الله- يسيرون على منهجٍ واضحٍ مهما تباعدت أبدانهم، وبلداتهم، وأزمانهم.

التوصيات:

- ضرورة إبراز عقيدة علماء السلف رحمهم الله، وذلك

من خلال دراسة ما جاء لأعلام السلف من جهود عقدية في القرنين: الثاني، والثالث الهجريين، وغيرهما.

- دراسة جهود ابن الْمَاجِشُون في تقرير العقيدة والرد على المخالفين.
- دراسة بقية المسائل العقدية التي جاءت عنه كمسألة إثبات صفات الله تعالى ومسألة النهي عن الجدل.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد، (١٣٩٩هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، د.ط، بيروت، المكتبة العلمية.

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، (١٤٠٩هـ)، مناقب الإمام أحمد، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، ط٢، القاهرة، دار هجر.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، (١٣٩٨هـ)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، د.ط، بيروت، دار المعرفة.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، (١٤٠٨هـ)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطّلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، ط١، الرياض، دار العاصمة.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، (١٤١١هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبدالسلام، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، (١٩٨٧م)، إيثار الحق على الخلق، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن باز، عبدالعزيز ابن باز، (١٤٢٠هـ)، مجموع فتاوى العلامة ابن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، د.ط، الرياض، دار القاسم للنشر.

ابن بطة، عبيدالله بن محمد، (١٤١٥هـ)، الإبانة الكبرى، تحقيق: عثمان الأثيوبي. ط١، الرياض، دار الراية للنشر.

ابن تيمية، أحمدبن عبدالحليم، (١٣٩٩هـ)، التحفة العراقية في الأعمال القلبية، ط٢، القاهرة، المطبعة السلفية.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، (١٤٠٧هـ)، الزهد والورع والعبادة، تحقيق: حماد سلامة ومحمد عويضة، ط١، الأردن، مكتبة المنار.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، (١٤٢٠هـ)، الفتوى الحموية الكبرى، دراسة وتحقيق: حمد التويجري، ط١، الرياض، دار المنهاج.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، (١٩٧٧م)، تخريج الكلم الطيب، تحقيق: محمد بن ناصر الدّين الألباني، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، (١٤١٦هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد قاسم، د.ط، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن حنبل، أحمد بن محمد، (١٤٢٠هـ)، الرد على الجهمية والزنادقة، تحقيق: صبري سلامة، ط٢، الرياض، دار الوطن.

ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط١، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٦هـ.

ابن خلكان، أحمد بن محمد، (١٩٠٠م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، د.ط، بيروت، دار صادر.

ابن سعدي، عبدالرحمن بن ناصر، (١٤١٩هـ)، الدّرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود. ط١، الرياض، مكتبة أضواء السلف.

ابن سعدي، عبدالرحمن بن ناصر، (١٤٢٠هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله، (١٤١٤هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهري، ط١، المملكة العربية السعودية، دار ابن الحوزي.

ابن قتيبة، عبدالله مسلم، (١٤١٩هـ)، تأويل مختلف الحديث، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي,

ابن قدامة، عبدالله بن أحمد، (١٤٣٢هـ)، شرح لمعة الاعتقاد إلى سبيل الرشاد، شرح معالي الشيخ صالح آل الشيخ، ط١، الرياض، دار المنهاج.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (١٤٢٠هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن مفلح، محمد بن محمد، (د.ت)، الآداب الشرعية والمنح المرعية، د.ط، بيروت، عالم الكتب.

الآجري، محمد بن الحسين، (١٤٢٠هـ)، الشريعة، تحقيق: عبدالله الدميجي، ط٢، الرياض، دار الوطن.

الأصبهاني، إسماعيل بن محمد، (١٤١٩هـ)، الحجّة في بيان المحجّة، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، ط٢، الرياض، دار الراية.

آل حمدان، عادل بن عبدالله، (١٤٣٧هـ)، الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر، ط٢، الرياض، دار المنهج الأول للنشر.

الألباني، محمد بن ناصر الدّين، (د.ت)، صحيح الجامع الصغير وزيادته، د.ط، بيروت، المكتب الإسلامي.

البغدادي، أحمد بن علي، (١٤٢٢هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق د. بشار عودة معروف، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

البغوي، أبو محمد الحسين، (١٤٢٠هـ)، معالم التنزيل، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

التبريزي، محمد بن عبدالله، (١٩٨٥م)، مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٣، بيروت، المكتب الإسلامي.

الترمذي، محمد بن عيسى، (١٩٩٨م)، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، د.ط، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

التميمي، محمد بن حبّان، (١٣٩٣هـ)، الثقات، ط١، الهند، دار المعارف العثمانية.

الحنبلي، عبدالحي بن أحمد، (١٤٠٦هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط١، دمشق، دار ابن كثير.

الحنفي، ابن أبي العز، (١٤١٨هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، الرياض، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

الذهبي، محمد بن أحمد، (١٤١٦هـ)، العلو للعلي الغفار، تحقيق: أشرف عبد المقصود، ط١، الرياض، مكتبة أضواء السلف.

الذهبي، محمد بن أحمد، (١٤٢٧هـ)، سير أعلام النبلاء، د.ط، القاهرة، دار الحديث.

السجستاني، سليمان بن الأشعث، (د.ت)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدّين، د.ط، صيدا، المكتبة العصرية.

الطبري، محمد بن جرير، (١٤٢٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.

العامري، لبيد بن ربيعة، (١٤٢٥هـ)، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، ط١، بيروت، دار المعرفة.

العثيمين، محمد بن صالح، (١٤٢٤هـ)، شرح ثلاثة الأصول، ط٤، الرياض، دار الثريا للنشر.

القرطبي، محمد بن أحمد، (١٣٨٤هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية.

القزويني، محمد بن يزيد، (د.ت)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، د.ط، القاهرة، دار

إحياء الكتب العربية.

اللالكائي، هبة الله بن الحسن، (١٤٢٣هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، ط٨، الرياض، دار طيبة.

المباركفوري، محمد بن عبدالرحمن، (د.ت)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية.

المزي، يوسف بن عبدالرحمن، (١٤٠٠هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.

النسائي، أحمد بن شعيب، (١٤١٦هـ)، سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

النووي، يحيى بن شرف الدّين، (١٣٩٢هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (د.ت)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

اليحصبي، القاضي عياض، (١٩٦٥م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، ط١، المغرب، مطبعة فضالة.